ادخل

مكتبة غذاء الأرواح وحياتها

من الحركة النسوية الفلسطينية

بكافة مؤسساتها ومراكزها

من لبان الشرع الشريف

الى لجنة الطالبات في الكتلة الاسلامية – جامعة بيرزيت

أخواتنا زميلاتنا

مهلا...

هشام النجار

عن أية مؤامرة تتحدثن؟!

١٦ آذار ١٩٩٨

مكتبة خاصة

أخواتنا زميلاتنا

مهلا...

عن أية مؤامرة تتحدثن؟!

تحت عنوان "المرأة العربية ومؤامرة العلمانيات" صدر كتيب عن لجنة الطالبات في الكتلة الاسلامية في جامعة بير زيت، وجرى توزيعه في الجامعة، ولأن الطالبات كنّ وما زلنّ يشكلنّ املنا وطموحنا، وعماد المستقبل الذي نسعى إليه، مستقبل تعيش فيه الفتيات والنساء بظروف أفضل من تلك التي نعيشها اليوم، فنوجه رسالتنا هذه.

لن نبدأ رسالتنا بتفنيد ما قيل ويقال في هذا الكتيب عن مركزنا أو عن المراكز النسوية الأخرى، لأننا في واقع الأمر نعتبر أن أهمية رسالتنا هذه تكمن في تحذير طالباتنا وأخواتنا في الكتلة الاسلامية والكتل الطلابية الأخرى ومن الفئات الطلابية الأخرى بعدم الانجرار وراء دعاة الاضطهاد الفكري، وراء قامعي حريات التعبير، فلو بدأتن بهذه الطريق ستنتهين حتما في زاوية معتمة من هذا العالم محرومات من حقكن في التعبير، محرومات من حقكن في ممارسة الحياة الديمقراطية التي دعت إليها كافة الديانات السماوية. مذكراتكن بالحكمة القائلة "أكلت يوم أكل الثور الأبيض".

أخواتنا عزيزاتنا،

قد نختلف في الرؤية، وقد نختلف في التحليل، ولكن حفاظا على ادنى حد من حرية الإنسان في التعبير عن رأيه فلن نرضى بأن تؤدي اختلافاتنا هذه إلى تبادل الشتائم والاتهامات التي هي ليست من شيمنا العربية ولا الاسلامية ولا المسيحية، ونقول المسيحية أيضا لأنه لا يحق لنا أن ننسى أننا في مجتمعنا الفلسطيني نحيا إسلاما ومسيحيين، ولن نتحدث عن ما ورد في القرآن الكريم بخصوص أهل الكتاب ولا عن هجرة المسلمين الأولى إلى الحبشة، فهذا يدرس في المدارس لا في الجامعات، ولن نتحدث عن توحد الدم المسيحي والمسلم في مواجهةالاحتلال، فدماء الشهداء من الطرفين تثبت ذلك، ولكن كل ما نريده هو تحذيركن من مغبة الوقوع في مؤامرة الاحتلال الرامية للتفريق فيما بيننا. فلماذا إذن تنسين مستواكن التعليمي، وتميزكن كطالبات مثقفات وتسمحن لأنفسكن باستخدام ألفاظ لا نرضاها لكنّ، وتقمنّ بتوجيه إتهامات قبل أن تتأكدن منها ألم تسمعن قول الله تعالى (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين – سورة الحجرات آية "٦") لقد استخدمتن إتهامات يصعب تقبلها، كما يصعب تصديقها فكيف تتهموننا بالالحاد كما ورد في صفحة رقم (٢) من كتيبكن "ملاحدة اليمين واليسار" وفي نفس الصفحة تشبهوننا بالمنافقين والمنافقات، ومن ثم بأننا عملاء للغرب، وبأننا نسعى إلى تدمير الأسرة وتجريد المرأة العربية والمسلمة من كرامتها وإنسانيتها، وتحويلها إلى سلعة رخيصة.....ألا ترون أن إتهامات كهذه هي أصعب من أن تمنحن أنفسكن الحق في توجيهها ومن ثم انزالها في كتيب، ألم تضعن بإعتباركن كم تحمل هذه الاتهامات من الإساءة البشعة لنساء وهبن أنفسهن من أجل حياة أفضل للمرأة الإنسان...بعد أن غيّب المجتمع هذا الاحترام وجعل المرأة سلعة على صفحات المجلات وفي الاعلانات التجارية لتسويق البضائع، وحرّم ما

أحلّه الله لها مثل حقها في الميراث الذي أصبح مرفوضا مجتمعيا، وغيرها من الحقوق التي وهبتها إياها الديانات السماوية، وحرمتها منها المجتمعات. ألا تعتقدن بأن حياتنا قد تغيرّت وأصبح من غير الممكن أن تبقى المرأة عالة اقتصادية على أهلها غير المخلدين لها، فعلينا أن نطالب بحقها بالتعليم وفرص التدريب المتكافئة، وفرص العمل الحقيقية، الم ترين هذا كله في الكتاب الذي حاربتوه "قانون ومستقبل المرأة الفلسطينية"، لماذا اخترتن منه مقاطع وتركتن أخرى كثيرة وهامة؟! لماذا لم تقرأن وبتمعن الابواب الخاصة بحقوق المرأة في التعليم والعمل والصحة وغيرها، ووقفتن فقط عند قوانين الاحوال الشخصية؟! لماذا اعتبرتن هذه القوانين منافية للشريعة الاسلامية؟! لماذا لم تحاولن أن تتمعن في قراءتها؟! حسنا ولنفترض أنكن قد اختلفتن بالرأي معها، فهل هذا يتيح لكنّ أن تتعتنا بألفاظ مثل "تكرات" و "فسقة" و "ملاحدة"، فوالله لو أن أحدا نعتكن او نعت أيا من بنات أو نساء فلسطين بهذه الألفاظ لأقمنا الأرض عليه. ولكن كان علينا أن نسكت لأنكن اولامنا وعلينا وثانيا لأنكنّ ما زلتنّ أصغر منا عمرا وحقكن علينا أن نبدأ الحوار الديمقراطي من طرفنا، علما بان التشهير جرم يعاقب عليه القانون.

وحتى لا يفهم من ردنا هذا بأننا نتهرب من النصوص التي أوردتنها، وحفاظا على فتح الحوار فيما بيننا، مع أننا نريده مباشر، فسنرد على ما ورد في كتيبكن من ملاحظات:-

اولا: الاهداء إلى الكنعانيات لا يمس الاسلام بأية إهانة، بقدر ما يعكسه من بعد وطني حيث يؤكد امتداد جذورنا كعرب في هذه البلاد إلى ما قبل الدولة العبرانية، مما يؤكد على عروبة فلسطين بعكس ما تتدعيه الصهيونية، كما أن هذا النص يعفينا من التمييز بين مسيحية ومسلمة. والبدء من حقبة تاريخية لا ينفي ما بعدها ولا ينكر محاسن ما بعدها، فهل منا من ينكر بأن الاسلام هو من حرّم وأد البنات؟!

ثانيا: حول ما إذا كان كاتب الكتاب مسلم أو غير مسلم، فلا نرضى هذا من طالبات عندهن من الوعي ما يكفي للرد على محاولات الاحتلال في التفريق ما بين شعبنا الفلسطيني.

ثالثا: بخصوص أهل الاختصاص، الذي كان علينا "حسب اقتراحكن" أن نعود إليهن لوضع النصوص القانونية، فمن هم أهل الاختصاص؟ وهل المحاميات والمرشدات الاجتماعيات والنفسيات والطبيبات ومعلمات الجامعات في التخصصات المختلفة وغيرهن من النساء لسن من أهل الاختصاص؟ وهل النساء أنفسهن بفئاتهن المختلفة المتأثرات بالقوانين ليسن من أهل الاختصاص؟ ثمّ إننا نضع اقتراحات وتوصيات ولا نصوغ قوانين. تلك الاقتراحات والتوصيات سيتم إرجاعها حتما للجهات المختصة لإقراراها لأننا لسن الجهة المخولة بذلك؟ أم أنه من الديمقراطية بمكان أن نمنع حتى من وضع آرائنا وطرح توصياتنا؟!

رابعا: حول علاقة الأحوال الشخصية بالدين، فالكتاب لا يشير أبدا بنفي العلاقة، ولكن يشير الكتاب بأن النصوص بحاجة إلى إعادة قراءة وتعديل، وهذا ما أقر به فضيلة الشيخ تيسير التميمي (القائم بأعمال قاضي القضاة حين قال بأننا كرجال دين مقصرين في ذلك) ولكن ما أشار إليه الكتاب بأن أي تعديل على قوانين الأحوال الشخصية يواجه دائما بالرفض على إعتبار أنها مسائل دينية ، وينسى باب الاجتهاد في هذا المجال، في حين تخرج القوانين الأخرى عن الدين مثل قانون الجنايات وقانون العمل وغيرها دون أن نسمع ضجة حول ذلك، وهنا نذكّر بما ورد في مقابلة صحفية مع الاستاذة الجامعية المصرية "هبة رؤوف عزت" في مقابلة

معها في جريدة مدل إيست ريبورت منذ عام ١٩٩٤، و"هبة" تنتمي للحركات الاسلامية المصرية وتحرر صفحة المرأة في جريدة الشعب (وهي الجريدة المعبرة عن الصوت الاسلامي) حين قالت "إنني أعرّف نفسي كإسلامية ولكن هذا لا يعني بأنني اوافق على الخطاب الذي تطرحة الحركات الاسلامية حول المرأة، وأعتبر أن هذا الخطاب بحاجة لإعادة تقؤيم، حيث أن دراستي تختص بضرورة إعادة تفسير ما ورد في القرآن والسنة النبوية حول المرأة، لأنني أؤمن بأن الله لم يخلق النساء كي يهينهن وإنما بعض الفقهاء والمفسرون هم الذين أهانوا المرأة بتفسيراتهم.

أما بخصوص بعض التعديلات على القوانين والتي وردت في الكتاب وتم الاعتراض عليها ، ففيما يلي بعض التوضيحات حولها:-

١) حين تم اعتبار نيل الزوجة بغير رضاها جريمة يعاقب عليها كالاغتصاب، فلم نقصد أن نكون هناك في غرف النوم لنقرر من تتمنع ومن تتدلع ومن تغتصب، ومن ينالها زوجها بالحيلة، ولكن قصدنا من تتوجه إلينا شاكية (وهن موجودات حتما) واللواتي يشكين من أزواج مدمنين على الخمر وعلى المخدرات أو يمارسوا الجنس خارج بيت الزوجية وبالتالي يحملوا أمراضا جنسية؟! أفلا تتفقن معنا بأن هذه الحالات معرضة دوما لانتهاك كرامتها وتعريضها للعنف حيث تصبح العلاقة الجنسية بالنسبة لهنّ أمرا مخيفا وخطيرا مع مدمن غير مسؤول عن تصرفاته او مريض؟! بالاضافة إلى النساء اللواتي يمنعهن الطبيب من ممارسة الجنس حفاظا على حياتهن ولا يقيم الأزواج أي إعتبارا لذلك. هذا ما قصدناه ولم نقصد ان نقف خلف الأبواب لنقاضي الأزواج.

٢) لا ندري كيف اختلطت الأمور عند استغلال الإعاقة او الإصابة عند المرأة، أفلا تتفقن معنا بأن هناك في مجتمعنا العديد من الرجال يستغلون نساء في تلك الحالات؟ اذا لم تسمعن عنهم فاذهبن الى الشؤون الاجتماعية، ومخافر الشرطة وغيرها، أفلا تتفقن معنا بأن استغلال المرأة المعاقة اوالمصابة هو إجرام؟! لا بأس فنحترم أيضا وجهة نظركن أيضا لو كانت مخالفة.

٣) من أين أتيتن بقضية "الجنس الثالث"، ولم يأت الكتاب عليها أبدا، أم هي نوع آخر من الاتهامات وإثارة للرأي العام؟ نرجو أن تعدن النظر فيها، وتأكدن بأننا نساء سويّات في علاقاتنا ومعظمنا متزوجات وعندنا أبناء وبنات ونفخر بأننا أمهات.

٤) فيما يتعلق بتعدد الزوجات، فنحن طالبنا بتقييد التعدد، ولا نريد أن نذكّر بأن الله سبحانه وتعالى عادل، واشترط العدل عند التعدد، فهل ترين أن التعدد بدون أسباب هو عدل؟! وهل تنكرن بأن الله سبحانه وتعالى قال "ولن تستطيعوا أن تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة وإن تصلحوا وتتقوا فإن الله كان غفورا رحيما. سورة النساء آية ١٢٩" أم أنكن أفهم بالنفس البشرية من خالقها. ولتراجع كل منكنّ نفسها بصمت هل ترضى أن تقاسمها إمرأة أخرى زوجها؟! وإن وافقت فهذه أيضا وجهة نظر نحترمها.

٥) حول العذر المخفف، فنرجو مراجعة الدين الذي اشترط إثبات الزنا بشهود، فهل قتل المرأة قبل الاثبات لا يتعارض مع الشريعة الاسلامية؟! أم سنبدأ الكيل بمكيالين؟!

٦) بخصوص الاجهاض، فمن قال بأننا لا نطالب أيضا بحق الاجهاض لطفل الزنى؟! لا ندري كيف تصلن للاستنتاجات؟! ولو اتبعتن الحوار المباشر معنا لكنا في غنى عن كل هذا.

٧) بخصوص العنف العائلي، هذا رأينا وهو رأي كل مؤمن بحقوق الإنسان، بأن العنف العائلي مرفوض سواء كان عنفا جسديا او لفظيا او نفسيا، ونعتقد أن ليس لهذا علاقة "بالرقة الانثوية" كما قلتن، بل بحقوق الانسان، ولا ندري مرة أخرى لماذا الربط بينه وبين جرائم قتل الشرف؟! لماذا علينا اذا رفضنا جرائم قتل الشرف غيرالمبنية على الاثبات (واليوم تقتل النساء بحجة الشرف تحت هذه الدعوى لأمور عديدة منها الميراث على سبيل المثال) أن نرضى بالعنف العائلي؟! بينما العكس هو الصحيح ان من يرفض استباحة دم النساء دون حق يرفض حتى الاساءة لهن بأي شكل من الاشكال، وهذا هو لب الشريعة الاسلامية.

٨) لدينا رأينا فيما يتعلق بحق الازواج فقط بملاحقة جريمة الزنا، وهي متعلقة برفضنا لاستباحة سمعة النساء لتسوية أية مشاكل عائلية.

أخيرا فإننا نأمل أن نكون عبر رسالتنا هذه، قد وضعنا النقاط على الحروف، وكما قلتن في كتيبكن فعنواننا واضح لمن تريد معرفة المزيد عن عملنا، وعندما تزرننا ستجدن رجال دين كثيرين يترددون علينا للتدخل في حل بعض القضايا القانونية التي تحال إلينا من قبل النساء، وأن علاقتنا مع هؤلاء قائمة على الاحترام، فنحن نؤمن بدورهم في بناء مجتمع قائم على العدل كما أرادته الشرائع السماوية، وهم يحترمون دورنا في توجيههم مباشرة إلى تلك الحالات. وستجدن أيضا نساء كثيرات يعملن في المركز، منهن المسلمات والمسيحيات والمحجبات وغير المحجبات يجمعنا جميعا هدف واحد وهو الرفع من مكانة المرأة، ونعتقد أن كلمة الرفع من مكانة المرأة لا يمكن أن تعني حل الأسرة أو انحطاط المرأة.

أخواتنا عزيزاتنا،

نرجو أن تكون هذه الرسالة هي آخر رسالة نتبادلها، وأن يكون حوارنا منذ اليوم فصاعدا هو حوار مباشر مبني على احترام الرأي والرأي الآخر وحرية كل إنسان بالتعبير عن رأيه، كما نرجو أن لا يكون هناك توجيه إهانات أو أحكام مسبقة، فهذه ليست من شيم المتعلمات ولا المثقفات، وعلاوة على ذلك فهي ليست من شيم شعبنا الفلسطيني الذي تغنت الشعوب بنضالاته وتماسكه ووحدته. وأن المؤامرة تكون عندما نتفكك ونتبادل الاتهامات والشتائم.

بكل محبة،

الحركة النسوية الفلسطينية

بكل مؤسساتها ومراكزها

١٦ آذار ١٩٩٨